وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر – بسكرة -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مخبر مالية، بنوك وإدارة الأعمال

ينظم

الملتقى الوطني حول:

حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري

يومي 06-07 ماي 2012

عنوان المداخلة:

حوكمـــة الشركـــات وعلاقتها بالمسؤولية الاجتماعية

إعداد:

د. طاري محمد العربي
أستاذ المدرسة العليا للتجارة

أ. تغليسية لمين
أستاذ المدرسة العليا للتجارة

للاتصال بمخبر مالية، بنوك وإدارة أعمال:
البريد الإلكتروني: **laboratoire_lfbm@yahoo.fr**
هاتف/ فاكس: **033742199**

مدير المخبر: أ.د/ ساكر محمد العربي
رئيس الملتقى: د.غالم عبد الله
رئيس اللجنة العلمية : أ.د/ غوفي عبد الحميد

الملخص

يتم من خلال هذه الورقة البحثية، دراسة موضوع حوكمة الشركات من خلال التعرف على الإطار النظري للحوكمة بما فيه من تعريف، أهداف، والأهمية التي يتمتع بها الموضوع داخل الشركات والدول على حد سواء. والتطرق إلى خصائص ومزايا الحوكمة، كما تحاول هذه الورقة البحثية دراسة العلاقة الموجودة بين الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية للشركات وكذا تأثير حوكمة الشركات على الأداء المالي. حيث تم التوصل من خلال هذه الورقة البحثية إلى الأهمية البالغة لموضوع حوكمة الشركات التي تفرض تطبيق بعض المبادئ والمعايير فيما يتعلق بالإدارة والتسيير وتنظيم العلاقات داخل الشركة والعلاقات بين الشركة والمتعاملين الخارجيين، كذلك إلى تأثير حوكمة الشركات على الأداء المالي والذي يرجع السبب في ذلك إلى أن المستثمرين يتجنبون الأسهم أو الأسواق التي تضعف فيها حوكمة الشركات.

الكلمات المفتاحـــية: حوكمة الشركات، المسئولية الاجتماعية، الأداء المالي.

Abstract

Through this paper, consider the issue of corporate governance by identifying the theoretical framework of corporate governance, including the definition, objectives and the importance of the subject within companies and countries alike. And to address the features and benefits of governance, this paper is also trying to examine the relationship between governance and corporate social responsibility as well as the impact of corporate governance on the financial performance. Have been reached through this paper that the governance have an importance and that impose the application of certain principles and standards with regard to management and direction, the regulation of relations within the company and the relations between the company and the external customers, as well as the impact of corporate governance on the financial performance and the reason for this is that investors avoid stocks or markets that weaken the corporate governance.

Keywords : Corporate governance, social responsibility, financial performance.

مقدمة

أثارت الأزمة المالية التي طبعت السنوات الأخيرة بإفلاس العديد من الشركات العالمية الكبرى، مثل شركة إنرون سنة 2002 وأزمة النمور الآسيوية سنة 1997، مسألة مهمة جدا تتعلق بموثوقية المعلومات المالية والمحاسبية، هذا ما جعل العالم ينظر إلى حوكمة الشركات بنظرة مختلفة عن ذي قبل خاصة بعد كشف الكثير من الممارسات غير القانونية من طرف المسيرين داخل الشركات.

أصبحت حوكمة الشركات موضوعا رئيسيا ومهما والذي توليه الشركات اهتمامها البالغ، والتي تطبق في الشركات الخاصة والعامة على حد سواء، مما أدى بالمساهمين إلى فقد الثقة في الأسواق المالية بسبب المسيرين القائمين على الشركات ومدققي الحسابات، الذين لم يفصحوا عن القوائم المالية للشركات.

تنص حوكمة الشركات على احترام بعض المبادئ والمعايير داخل الشركات فيما يخص الإدارة والتسيير وكذلك تنظم العلاقات التي تربط الشركات مع العالم الخارجي. لذلك، موضوع هذه الورقة يتطلب طرح السؤال الرئيسي الآتي:

ما هو الإطار المفاهيمي للحوكمة؟

بناء على السؤال الجوهري يمكن وضع الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما هو مفهوم الحوكمة؟
- فيما تكمن أهمية الحوكمة؟
- ما هي العلاقة بين الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية؟

أهداف الدراسة

- التعرف على مفهوم الحوكمة والجوانب المتعلقة بها؛
- معرفة تأثير الحوكمة على الأداء المالي؛
- التعرف على العلاقة الموجودة بين الحوكمة والمسئولية الاجتماعية للشركات.

أهمية الدراسة

تكتسي هذه الدراسة أهمية كبيرة كونها تتناول موضوع أسال الكثير من الحبر في السنوات الأخيرة ونظرا لتزايد الاهتمام به على مستوى الشركات والدول.

مما سبق ذكره سوف يتم تقسيم هذا البحث إلى محورين رئيسيين كالآتي:

- المحور الأول: الإطار المفاهيمي للحوكمة،
- المحور الثاني: المسؤولية الاجتماعية للشركات.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للحوكمة

في الحقيقة لا يوجد تعريف متفق عليه على المستوى العالمي لحوكمة الشركات، ويرد البعض هذا الافتقار إلى تداخل هذا المفهوم في العديد من الأمور التنظيمية، الاقتصادية، المالية والاجتماعية وتأثيره على المجتمع ككل، وهذا ما يقتضي دراسة أهم الجوانب المتعلقة بالحوكمة كالتعريف بها، بيان أهدافها وخصائصها.

1 -تعريف الحوكمة: يمكن أن نوجز بعض التعاريف للحوكمة كالآتي:

-«هي الإجراءات المستخدمة بواسطة ممثلي أصحاب المصلحة في المنظمة (مثلا المساهمين...) لتوفير إشراف على المخاطر ورقابة المخاطر التي تقوم بها الإدارة».[1]

- «مجموعة من الإجراءات والآليات التي تساعد على تهيئة الوضع لتشغيل المؤسسات لأهدافها المحددة مسبقا».[2]

- «مجموعة الأعضاء وقواعد القرار، المعلومة والحماية التي تمكّن ذوي الحقوق والشركاء في المؤسسة من متابعة مصالحهم واتخاذ قراراتهم فيما يخص سير المؤسسة».[3]

ملائمة درجة الحوكمة المفترضة تضمن حماية المساهمين وتصبح مسألة عمومية.[4]

2 -أهمية حوكمة الشركات

تزداد أهمية الحوكمة في إدارة الشركات من أجل تحقيق الثقة في المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية المنشورة بغرض حماية مستخدمي القوائم المالية. حيث تعد الحوكمة من أهم العمليات الضرورية واللازمة لأداء أي شركة لوظائفها على أكمل وجه، وتأكيد نزاهة مجلس الإدارة وكذا ضمان وفاء الشركة بالتزاماتها وضمان تحقيق الشركة لأهدافها بشكل قانوني واقتصادي سليم.

تعتبر حوكمة الشركات أداة جيدة تمكّن المجتمع من التأكد من حسن إدارة الشركات في المجتمع بأسلوب علمي وعملي يؤدي إلى حماية أموال المساهمين، وتوفير معلومات عادلة وشفافة لكافة الأطراف ذات العلاقة المرتبطة بالشركة، وفي نفس الوقت توفير أداة جيدة للحكم على أداء مجالس إدارة الشركات ومحاسبتهم.

تعمل نظم حوكمة الشركات على جذب الاستثمارات للشركات التي تحقق الحوكمة مما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات في المجتمع، زيادة معدلات النمو وتحقيق قيمة مضافة عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد وعدم السماح بتضييع الموارد أو الإنتاج غير المطابق للمواصفات.

أي أن الحوكمة كنظام يعمل على تفعيل الإمكانيات وتوظيف الموارد والزيادة من كفاءة استخدامها.[5]

مما سبق ذكره يتبين أن لحوكمة الشركات أهمية كبيرة بالنسبة للشركات والمساهمين كما يلي:[6]

2-1 أهمية الحوكمة بالنسبة للشركات

- التمكين من رفع الكفاءة الاقتصادية للشركة من خلال وضع أسس للعلاقة بين مديري الشركة ومجلس الإدارة والمساهمين؛
- زيادة ثقة المساهمين في الشركات التي تطبق قواعد الحوكمة لأن ذلك يضمن حقوقهم؛
- تعمل على وضع الإطار التنظيمي الذي يمكّن من تحديد أهداف الشركة وسبل تحقيقها وذلك عن طريق توفير الحوافز لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية؛
- تؤدي إلى الانفتاح على أسواق المال العالمية وجذب المستثمرين لتمويل المشاريع؛

2-2 أهمية الحوكمة بالنسبة للمساهمين

- تساعد في ضمان الحقوق لكافة المساهمين مثل حق التصويت، حق المشاركة في القرارات الخاصة بأي تغيرات جوهرية قد تؤثر على أداء الشركة في المستقبل؛
- الإفصاح التام عن أداء الشركة والوضع المالي لها يساعد المساهمين على تحديد المخاطر المترتبة على الاستثمار في هذه الشركات.

3 -المبادئ الأساسية للحوكمة: تتلخص مبادئ الحوكمة فيما يلي:[7]

3-1 ضمان حقوق المساهمين

يجب أن يحمي إطار حوكمة الشركات حقوق المساهمين.

3-2 المعاملة المتكافئة للمساهمين

يجب أن يضمن إطار حوكمة الشركات المعاملة العادلة بين المساهمين.

3-3 دور أصحاب المصلحة

يجب أن يعمل إطار حوكمة الشركات على تأكيد احترام حقوق أصحاب المصلحة المختلفة المرتبطين بأعمال الشركة والسماح بمشاركتهم من خلال آليات تكفل تحسين الأداء.

3-4 الإفصاح والشفافية

يجب أن يضمن إطار حوكمة الشركات تقديم إفصاحات ملائمة وذات موثوقية في الوقت المناسب بشأن كل ما يخص أمور الشركة من خلال الوضعية المالية، الأداء، الملكية والرقابة.

3-5 مسؤوليات مجلس الإدارة

يجب أن يعمل إطار حوكمة الشركات على ضمان التوجه الإستراتيجي للشركة والمتابعة والرصد الفعال للإدارة بواسطة مجلس الإدارة، كما يجب على مجلس الإدارة أن يحرص على الحصول على كل المعلومات والتعامل مع كافة المساهمين بعدالة وضمان التوافق مع القوانين السارية.

يجب أن لا يكون للشخص أية ارتباطات مهنية أو شخصية بالنسبة لشركة المساهمة أو إدارتها غير خدمته كعضو مجلس إدارة.[8]

4 -خصائص حوكمة الشركات

لحوكمة الشركات مجموعة من الخصائص هي:[9]

- الانضباط: أي إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح؛
- الشفافية: أي تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث؛
- المسؤولية: أي وجود مسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في المنشأة؛
- المسؤولية الاجتماعية: أي النظر إلى الشركة كعون اقتصادي جيد؛

– المساءلة: أي إمكانية تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية؛

– الاستقلالية: أي لا توجد تأثيرات وضغوط غير لازمة للعمل؛

– العدالة: أي يجب احترام حقوق مختلف المجموعات أصحاب المصلحة في المنشأة.

5 -أهداف حوكمة الشركات

تهدف حوكمة الشركات إلى تحقيق ما يلي:[10]

– ضمان مراجعة الأداء المالي وتخصيص أموال الشركة ومدى الالتزام بالقانون والإشراف على مسئولية الشركة الاجتماعية؛

– الكفاءة والشفافية بما يسمح بالرقابة على الشركة؛

– ضمان وجود هياكل إدارية تمكّن من قابلية محاسبة إدارة الشركة أمام مساهميها؛

– التأكد من الإفصاح عن النتائج المادية أو نتائج نشاط الشركة وعوامل المخاطرة المتوقعة والصفقات التي تعقد مع أطراف أخرى؛

– وجود المعاملة العادلة والمتساوية لجميع المساهمين خاصة لو كان هناك مساهمين مسيطرين على الشركة؛

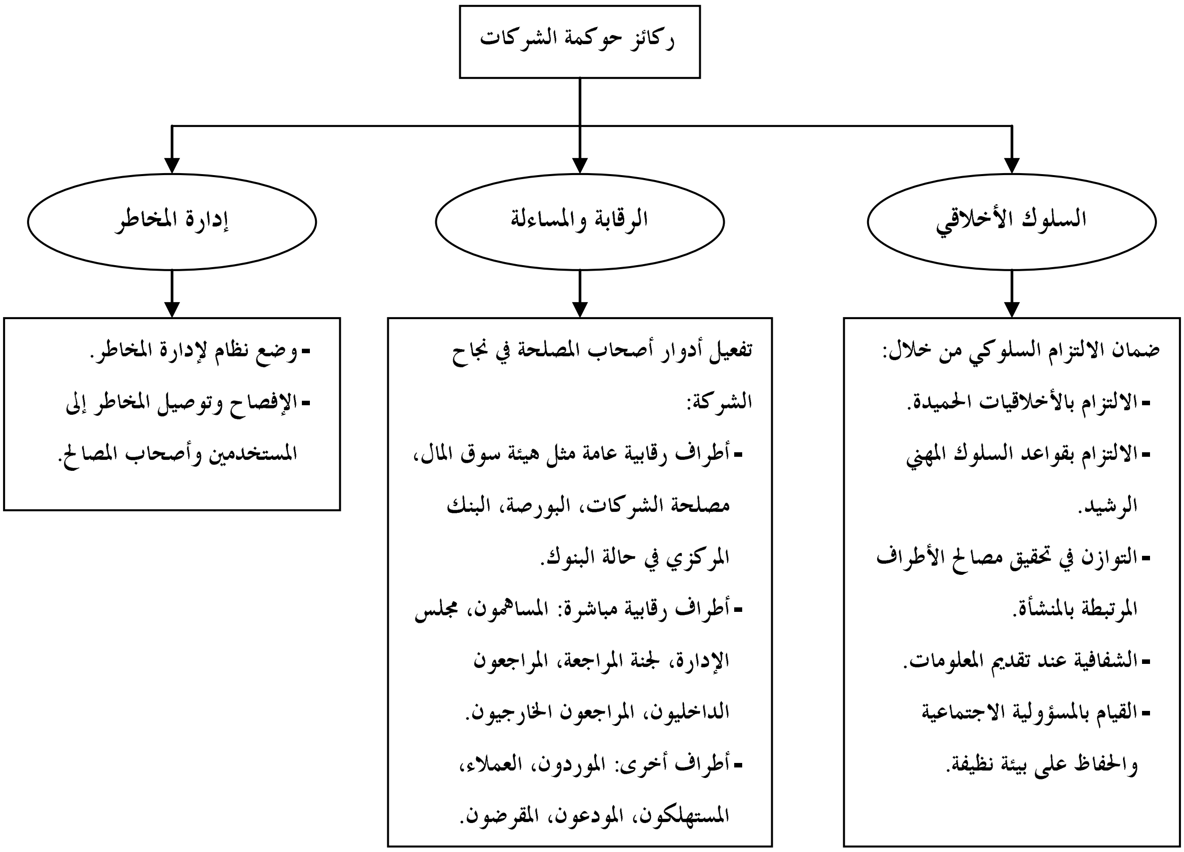
– وجود المراقبة المستقلة (من غير العاملين بالشركة) على المديرين والمحاسبين وصولا إلى قوائم مالية ختامية على أسس ومبادئ محاسبية عالية الجودة؛

– التأكد من قدرة المساهمين على ممارسة سلطتهم بالتدخل في حالة حدوث مخالفة لمبادئ العدالة في المعاملات.

6 -ركائز حوكمة الشركات

يمكن إبراز ركائز حوكمة الشركات من خلال الشكل الآتي:[11]

الشكل رقم (1): ركائز حوكمة الشركات

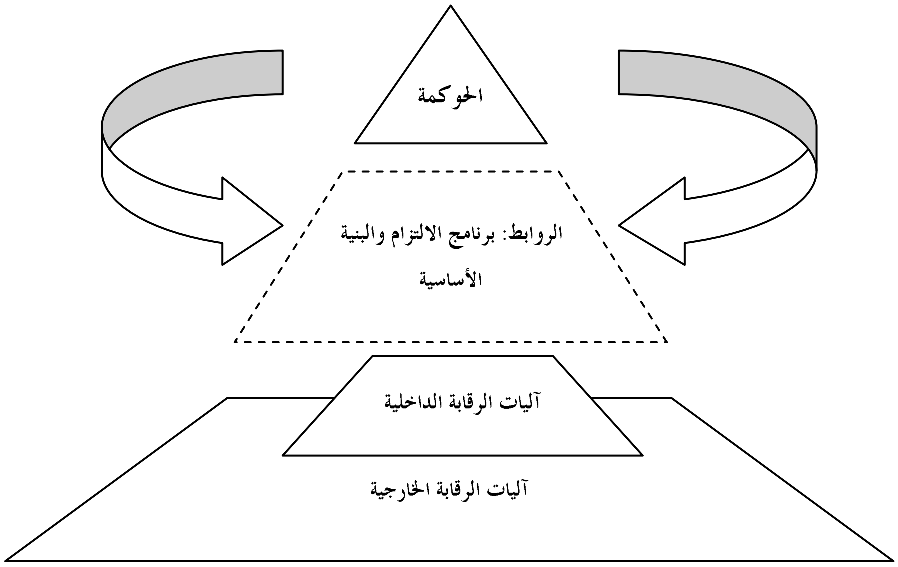


المصدر: حماد طارق عبد العال، حوكمة الشركات (المفاهيم، المبادئ، التجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف)، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص: 47.

7 -آليات حوكمة الشركات

نوجزها في الشكل التالي الذي يوضح الآليات التي يتم تطبيقها داخل التنظيم لمراقبة أنشطة إدارة الشركة وكيفية تفعيلها، والذي يوضح كذلك فعالية دمج آليات الرقابة الداخلية والخارجية في البنية التحتية لحوكمة الشركات.[12]

الشكل رقم (2): آليات الحوكمة

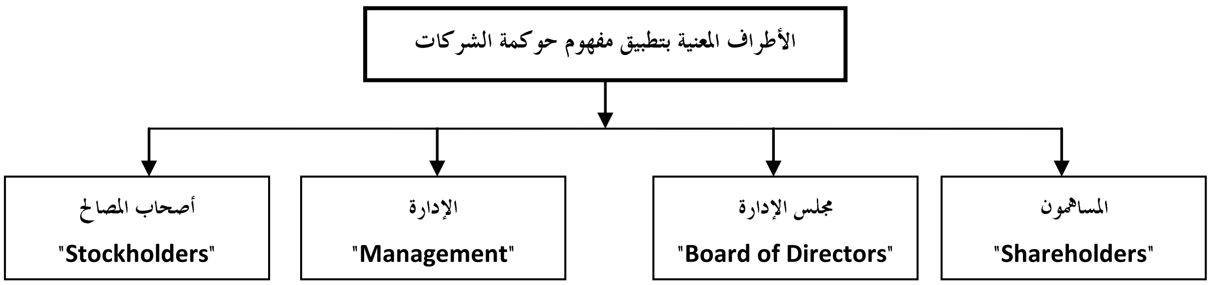


المصدر: لطفي أمين السيد أحمد، المراجعة وحوكمة الشركات، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2010، ص: 251.

8 -الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات

الشكل التالي يوضح هذه الأطراف:[13]

الشكل رقم (3): الأطراف المنية بتطبيق حوكمة الشركات



المصدر: نصر علي عبد الوهاب، شحاته السيد شحاته، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص: 20.

1-8 المساهمون

وهم من يقومون بتقديم رأس المال للشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم وذلك مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراتهم، وأيضا تعظيم قيمة الشركة على المدى الطويل، وهم من لهم الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم.

8-2 مجلس الإدارة

هم من يمثلون المساهمين وأيضا الأطراف الأخرى مثل أصحاب المصالح، ومجلس الإدارة يقوم باختيار المديرين التنفيذيين والذين توكل إليهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال الشركة، بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم، كما يقوم مجلس الإدارة برسم السياسات العامة للشركة وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين.

8-3 الإدارة

هي المسئولة عن الإدارة الفعلية للشركة وتقديم التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة، بالإضافة إلى مسئولياتها تجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين.

8-4 أصحاب المصالح

هم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة مثل الدائنين، الموردين، العملاء، العمال والموظفين، ويجب ملاحظة أن هؤلاء قد تكون لهم مصالح متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان، فالعمال على سبيل المثال يهتمون بمقدرة الشركة على الاستمرار، في حين أن الدائنون يهتمون بمقدرة الشركة على السداد.

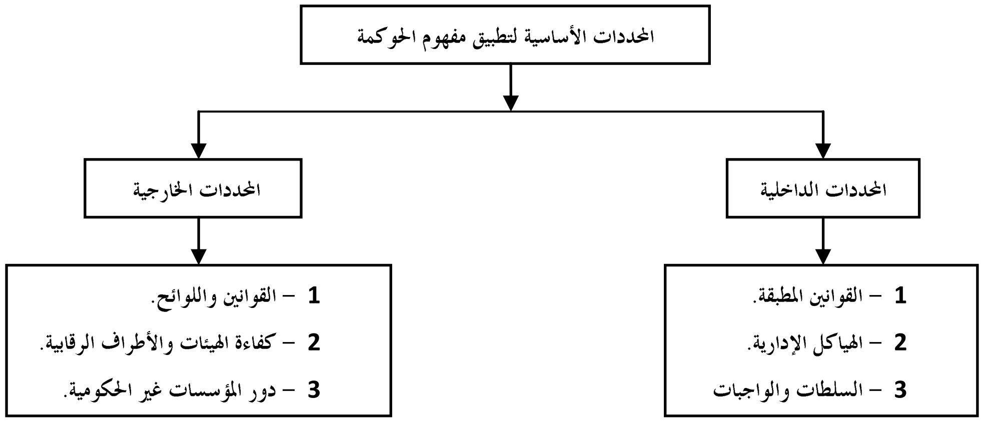
9 -مزايا الحوكمة

تحقق الحوكمة العديد من المزايا التي تبرز أهمية اللجوء إليها وتطبيقها في الشركات، نوجزها كالآتي:[14]

- توفير مصادر للتمويل؛
- تدعيم تنافسية الشركة،
- ضمان قدر ملائم من الأمان للمستثمرين وحملة الأسهم.

10 - محددات الحوكمة

الشكل رقم (4): محددات الحوكمة



المصدر: أبو حمام ماجد إسماعيل، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، 2009، ص: 28.

المحور الثاني: المسؤولية الاجتماعية للشركات

تعتبر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والبيئة والأخلاق من المفاهيم الجديدة على غرار تلك التي تتطرق إلى حوكمة المؤسسات، لما لها من منافع ومزايا تساهم في تطوير وترقية أداء المؤسسات.

1 -مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

لم يكن مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات معروفا بشكل واضح في النصف الأول من القرن العشرين، حيث كانت المؤسسات تحاول جاهدة تعظيم أرباحها وبشتى الوسائل وفيما يلي عرض مفاهيم خاصة بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ونظرة عامة على ظروف نشأتها.[15]

بالرغم من صعوبة تحديد تعريف دقيق لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، إلا أن هناك عدة اجتهادات هادفة إلى تعريفها، إذ عرفها بعض الباحثين بأنها "جميع القرارات والفلسفات والأفعال والطرق التدبيرية التي تعتبر تطور رفاهية المجتمع هدفاً لها".[16]

وتعرفها المفوضية الأوربية على أنها "عملية دمج الاهتمامات البيئية والاجتماعية لمنظمات الأعمال مع أنشطتها وعملياتها وتفاعلها مع ذوي المصلحة على أسس طوعية" وتشمل المسؤولية الاجتماعية بمفهومها الواسع والشامل الالتزام بتحقيق التوازن بين أطراف متعددة لكنها مترابطة تتمثل بمصالح وحاجات كل من المنظمات الإنتاجية والعاملين فيها والبيئة الخارجية والمجتمع، كما أن نشاطات المنظمة من حيث النوعية تصنف إلى نشاطات حماية البيئة والتفاعل مع المجتمع المحلي وحماية المستهلك والنشاطات المتعلقة بالعاملين وتعتبر المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال مراكز اهتمام في المجتمعات المتقدمة، لا سيما في ظل اشتداد المنافسة بين الشركات، الأمر الذي جعل هذه المجتمعات تقطع شوطاً متقدماً فيها على صعيد الدراسات والنقاش والممارسات، حيث ورد المصطلح لأول مرة حين أشار شلدون إلى أن الشركات تتحمل إلى جانب

مسؤولياتها الاقتصادية مسؤوليات أخرى اجتماعية، وأن بقاء الشركة واستمرارها على المدى الطويل يحتم عليها أن تلتزم وتستوفي تلك المسؤوليات الاجتماعية.[17]

لا تزال المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات تحتاج إلى تعريف موحد المعالم معترف به لدى كل الأطراف، فإجمالا هي مفهوم بحيث تأخذ المؤسسات بعين الاعتبار المخاوف الاجتماعية والبيئية في عملياتها الإدارية وفي تفاعلها مع أصحاب المصالح.

2-نشأة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

لقد أشارت العديد من الدراسات إلى أن ظهور وتنامي هذا المفهوم جاء نتيجة عديد من التحديات كان من أهمها[18]:

2-1 الكوارث والفضائح الأخلاقية

حيث تعرضت الكثير من المؤسسات العالمية لقضايا أخلاقية، مما جعلها تتكبد أموالا طائلة كتعويضات للضحايا أو خسائر نتيجة المنتجات المعابة، كما حدث في كارثة التلوث" (Exxon Valdez) النفطي للمياه في ساحل ألاسكا والتي تسببت فيها مؤسسة" اكسون فالداس النفطية، أو كما حدث في فضيحتي الرشوة في شركتي" أي بي ام "و"البنك الوطني "في IBM & Banco Nacion الأرجنتين، وفضيحة رشوة" لوكيد (Lockheed)) أمريكا، الأمر الذي دعا السلطات الأمريكية إلى سن قانون ينظم التعامل مع قضايا الرشوة.

2-2 التطورات التكنولوجية المتسارعة

والتي صاحبتها تحديات عديدة أمام مؤسسات الأعمال وفرضت عليها ضرورة الالتزام بتطوير المنتجات، وتطوير مهارات العاملين، وضرورة الاهتمام بالتغيرات في أذواق المستهلكين وتنمية مهارات متخذي القرار. خاصة في ظل التحول من الاقتصاد الصناعي إلى اقتصاد قائم على المعلومات والمعرفة، وزيادة الاهتمام برأس المال البشري بدرجة أكبر من رأس المال المادي.

إجمالاً، ومع تغير بيئة العمل العالمية، فان متطلبات النجاح والمنافسة تغيرت أيضا. إذ أصبح لزاما على مؤسسات الأعمال أن تضاعف جهودها، وان تسعى نحو بناء علاقات إستراتيجية أكثر عمقا مع العاملين وشركاء العمل ودعاة حماية البيئة والمجتمعات المحلية والمستثمرين والمستهلكين، حتى تتمكن من المنافسة والبقاء في السوق، وبالتالي تتمكن المؤسسات من مواجهة التحديات التي تتعرض لها في العصر الراهن.

2-3 العولمة

تعد العولمة من أهم القوى الدافعة لتبني المؤسسات لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، حيث أضحت العديد من المؤسسات متعددة الجنسية ترفع شعار المسؤولية الاجتماعية، وأصبحت تركز في حملاتها الترويجية على أنها تهتم بحقوق الإنسان، وأنها تلتزم بتوفير ظروف عمل آمنة للعاملين، وبأنها لا تسمح بتشغيل الأطفال، كما أنها تهتم بقضايا البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية.

2-4 تزايد الضغوط الحكومية والشعبية

من خلال التشريعات التي تنادي بضرورة حماية المستهلك والعاملين والبيئة، الأمر الذي قد يكلف المؤسسة أموالا طائلة إذا ما رغبت في الالتزام بتلك التشريعات، وبخلاف ذلك قد تتعرض للمقاطعة والخروج من السوق بشكل عام.

3 -علاقة الحوكمة بالمسؤولية الاجتماعية

توجد العديد من النظريات التي يمكن الاعتماد عليها في تفسير وتوضيح المسؤولية الاجتماعية للشركات، ومن أهمها نظرية أصحاب المصالح وقد أشيع هذا المفهوم من طرف فريدمان سنة 1984 حيث يتمثل هؤلاء في المستثمرين والمستخدمين والزبائن والحكومة ومجموعات الضغط والمجتمع .

تعتمد العديد من البحوث الحديثة للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات إلى نظرية أصحاب المصالح والتي تنص على أن الهدف الأساسي للمؤسسات يتمثل في توليد وتعظيم القيمة لجميع أصحاب المصالح من حملة أسهم أو شركاء، وموردين، وموزعين، وزبائن وأيضا العاملين، وأسرهم، والبيئة المحيطة والمجتمع المحلي والمجتمع ككل.

كما تتمثل أهم ركائز حوكمة المؤسسات في إدارة المخاطر، الرقابة والمساءلة والسلوك الأخلاقي، [19] حيث أن الحوكمة تعمل على ضمان هذا الأخير من خلال الالتزام بالأخلاقيات الحميدة، الالتزام بقواعد السلوك المهني الرشيد، التوازن في تحقيق مصالح الأطراف المرتبطة بالمنشأة، القيام بالمسؤولية الاجتماعية والحفاظ على بيئة نظيفة وانطلاقا من هذه النقطة الأخيرة تتضح العلاقة الموجودة بين الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية للشركات بمعنى أن المسؤولية الاجتماعية تدخل ضمن المبادئ التي تبنى عليها الحوكمة.

4 -الحوكمة والأداء المالي للشركات

يمكن للشركة تحقيق عملية الربط الجيد بين قواعد الحوكمة والأداء المالي بهدف جذب الاستثمارات وزيادة الدخل وتعزيز القدرة على المنافسة في سوق العمل مما ينعكس على كفاءة الأداء ويتم ذلك من خلال عدة طرق وأساليب:[20]

- التأكيد على الشفافية في معاملات الشركة مثل الإجراءات المحاسبية والمراجعة والتدقيق المالي؛
- تطوير خطة إستراتيجية مبنية على أسس سليمة مما يساعد على جذب الاستثمارات، وتحسين كفاءة أداء الشركة والعاملين فيها؛
- تبني معايير الشفافية في التعامل مع المستثمرين والموظفين مما يساعد على منع حدوث أزمات مالية ومصرفية؛
- تشير البحوث إلى أن الدول التي تطبق قواعد الحوكمة تحمي الأقليات من حملة الأسهم وتفتح أمامها أبواب عدد أكبر من أسواق رأس المال.

وفي تحليل العلاقة بين الحوكمة والأداء حدد الأدب المالي مجموعة القنوات التي من خلالها، يمكن للحوكمة الفعالة أن تؤثر على الأداء وتتمثل هذه القنوات في[21]:

- زيادة فرص الوصول لمصادر التمويل الخارجي الذي يقود بدوره إلى فرص استثمارية أكبر ونمو وارتفاع في نسب استخدام العمالة؛
- انخفاض تكلفة رأس المال والتي ترتبط بارتفاع قيمة الشركة مما يجعل الاستثمار أكثر جذباً للمستثمرين؛
- أداء تشغيلي أفضل ناجم عن تخصص أفضل للموارد؛
- خفض مخاطر الأزمات المالية؛

- علاقة أفضل مع كل أصحاب المصالح مما يساعد على تحسين العلاقات مع كل من المجتمع المحلي والعمالة.

الخاتمـــة

عالجت هذه الورقة البحثية إشكالية الإطار المفاهيمي لحوكمة الشركات من خلال إبراز كل من مفهوم الحوكمة والتعريف بها، ثم تحديد خصائص ومزايا الحوكمة وكذا أهدافها وعلاقتها بالمسؤولية الاجتماعية ثم بيان تأثيرها على الأداء المالي، ما مكننا من التوصل لمجموعة من النتائج هي كالآتي:

- تعد حوكمة الشركات من أهم القضايا التي تشغل فكر رجال المال والاقتصاد؛
- تعتبر حوكمة الشركات مجموعة من الإجراءات والمعايير المطبقة داخل الشركة لضمان حماية حقوق الشركاء والمساهمين؛
- وجوب تطبيق حوكمة الشركات داخل الشركة لتفادي الأزمات المالية الناجمة عن التسيير، والتي تحتاج إلى تضافر كل الجهود من أجل تطبيقها والاستفادة منها؛
- أن حسن أداء الشركة لمعايير الحوكمة يعتمد بصورة أساسية على أدائها المالي، لأنه يعد أفضل الأسس لقياس وتقييم ممارسة الحوكمة؛
- ضبط الحوكمة يعتمد على دعامتين أساسيتين هما الإفصاح والشفافية، حيث يمثلان ضرورة لا غنى عنها في نجاح الحوكمة؛
- نجاح نظام الحوكمة يعتمد كذلك على تحديد مسؤوليات مجلس الإدارة بشكل واضح ودقيق.
- المسؤولية الاجتماعية تدخل ضمن المبادئ التي تبنى عليها الحوكمة.

هوامش الورقة البحثية

[1] حماد طارق عبد العال، حوكمة الشركات (المفاهيم، المبادئ، التجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف) ، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص: 9.

[2] Pigé Benoit, gouvernance contrôle et audit des organisations, Economica, paris, 2008, p :7.

[3] Carassus David, Gardes Nathalie, Audit légal et gouvernance d'entreprise, conférence internationale de l'enseignement et la recherche en comptabilité, Septembre 2005, p : 3.

[4] Trébucq Stéphane, Chatelin Céline, stabilité et évolution du cadre conceptuel en gouvernance d'entreprise : Un essai de synthèse, communication pour les neuvièmes journées d'histoire de la comptabilité et du management, Mars 2003, p : 2.

[5] نصر علي عبد الوهاب، شحاته السيد شحاته، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص ص: 23- 25.

[6] نفس المرجع أعلاه، ص ص: 28 – 29.

[7] حماد طارق عبد العال، مرجع سبق ذكره، 2005، ص ص: 10 – 11.

[8] أبو حمام ماجد إسماعيل، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية ، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، 2009، ص: 23.

[9] عزاوي أعمر، بوزيد سايح، دور حوكمة الشركات في تقييم كفاءة نظم المعلومات المحاسبية وفق المعايير المحاسبية الدولية ، الملتقى العلمي الدولي حول: الإصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 29 – 30 نوفمبر 2011، ص: 188.

[10] نصر علي عبد الوهاب، شحاته السيد شحاته، مرجع سبق ذكره، 2007، ص: 78 – 79.

[11] حماد طارق عبد العال، مرجع سبق ذكره، 2005، ص: 47.

[12] لطفي أمين السيد أحمد، المراجعة وحوكمة الشركات، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2010، ص ص: 249- 250.

[13] نصر علي عبد الوهاب، شحاته السيد شحاته، مرجع سبق ذكره، 2007، ص ص: 20 – 21.

[14] موسى محمد إبراهيم، حوكمة الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2010، ص: 37.

[15] نهال المغربل وياسمين فؤاد، المسؤولية_الاجتماعية_لرأس_المال_في_مصر_:بعض_التجارب_الدولية، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل رقم 138 ، مصر، سبتمبر 2008 ، ص:3.

[16] Carrol, Arhie, A Three – Dimensional Conceptual Model Of Corporate Performance , Academy Of Management Review, June 1989, Vol. 8, No 14، p: 231.

[17] Nadia Albu and others, the implications of corporate social responsibility on the accounting profession: the case of Romania, The Bucharest Academy of Economic Studies, Romania, 2011, p:222.

[18] الحمدي فؤاد محمد حسين، الأبعاد_التسويقية_للمسؤولية_الاجتماعية_للمنظمات_وانعكاساتها على_رضا_المستهلك، أطروحة دكتوراه، جامعة المستنصرية كلية الاقتصاد، 2003، ص: 35.

[19] حماد طارق عبد العال، مرجع سبق ذكره، 2005، ص:47.

[20] المنظمة العربية للتنمية الإدارية أعمال المؤتمرات، حوكمة الشركات وأسواق المال العربية ، بحوث وأوراق عمل مؤتمر "متطلبات حوكمة الشركات وأسواق المال العربية " المنعقد في شرم الشيخ، مصر، 2007، ص: 173.

[21] ماجد إسماعيل أبو حمام ،مرجع سبق ذكره، 2009، ص: 36 - 37.